E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1994/48
8 August 1994
ARABIC
Original: ENGLISH/RUSSIAN

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات
الدورة السادسة الأربعون
البند ١٨ من جدول الأعمال

حماية الأقليات

رسالة مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

تجدون طي هذا البيان الذي أدلى به السيد ب. ن. يلتسين رئيس الاتحاد الروسي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤. وسنكون ممتنين لو أمكنكم تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والأربعين للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال.

(توقيع): ف.ف. لوشتشينين
نائب الممثل الدائم

بيان السيد ب.ن. يلتسين
رئيس الاتحاد الروسي

لقد عادت الحالة في لاتفيا تجتذب مرة أخرى الاهتمام العالمي فيما يتعلق بقيام البرلمان اللاتفي مجدداً بإقرار القانون التمييزي بشأن المواطنة. وقد كان إقرار هذا القانون بمثابة اختبار جدي لجدارة لاتفيا بمركز الدولة الذي لا يزال آخذاً في التطور، ومحك للالتزام المعلن لهذا البلد بالقيم الإنسانية والديمقراطية الأوروبية والعالمية.

إن نص تعريف القانون يدفع المرء إلى الاستنتاج بأن البرلمان اللاتفي قد أخفق في هذا الاختبار وأن أعضاءه قد فشلوا في كبح مطامحهم وأغفلوا القلق المتزايد الذي يساور المجتمع الدولي إزاء الاتجاه الخطير للاتفيا نحو القومية المتعصبة. بل إنهم قد تجاهلوا في الواقع الكثير من توصيات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي. كما أن لاتفيا لم تحاول مواءمة سياساتها مع المعايير الأوروبية والعالمية لحقوق الإنسان بل إنها اختارت بدلا من ذلك أن تقسّم سكانها إلى مواطنين من الدرجة الأولى وآخرين من الدرجة الثانية وبذلك فقد أسبغت الشرعية على التمييز القائم على أسس إثنية. ونتيجة لذلك أصبحنا في أوروبا ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين شهوداً على تحول دولة حديثة الاستقلال إلى مهد للتعصب القومي الذي بات يمثل سياسة رسمية. وليس من الصعب تصور عواقب مثل هذا النهج بالنسبة للمجتمع اللاتفي واستقرار منطقة البلطيق.

إن جمهورية لاتفيا بما تتخذه من إجراءات إنما تلغي أثر المساهمة الإيجابية التي حققتها الأطراف بجهود مضنية في تسوية جميع جوانب انسحاب القوات الروسية من هذا البلد.

ولا يمكن لروسيا أن تقبل بوجود حالة يوضع فيها مئات الآلاف من الأشخاص من أصل روسي في وضع مهين فعلا في بلد مجاور. ونحن نرى أن من حق هؤلاء الناس أن يبقوا في الدول التي ولدوا فيها أو التي عاشوا فيها على مر السنين. وعلى هذه الدول تقع المسؤولية عن ضمان تمتع هؤلاء الناس بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن روسيا ستقوم بصياغة سياستها إزاء لاتفيا والتخطيط لاتخاذ خطوات عملية على ضوء الحالة القائمة.

وقد صدرت تعليمات لحكومة الاتحاد الروسي لاستنباط نهوج عملية إزاء التعاون مع لاتفيا في المجالين التجاري والاقتصادي وغير ذلك من المجالات.

كما صدرت تعليمات إلى وزارة الخارجية الروسية بأن تنبه المنظمات الدولية وشركاءنا الرئيسيين لهذا المثال الصارخ على تجاهل المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وإنني بصفتي رئيساً للاتحاد الروسي أعلن بأن الاتحاد سيقدم كل دعم للروس الذين يعيشون في الخارج. وإنني أؤكد استعداد دولتنا لمنح المواطنية الروسية دون أية عوائق ووفقاً للتشريع الروسي لأي شخص من أصل روسي يود أن يصبح مواطناً روسياً كما أننا مستعدون لنصرة وحماية جميع الروس الذين يعيشون في لاتفيا أو في أي مكان آخر خارج روسيا.

ب. يلتسين

٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤

- - - - -